



المادة (٥): على كل من يريد الحصول على رخصة لافتة أن يقدم طلباً إلى الهيئة وفق النموذج المعد لذلك مرفقاً فيه شكلياً ومحتواها والمادة المصنوعة منها وأن يرفق طلبه برسم تصويري للافتة التي ينوي وضعها وللهيئة المحلية الحق بأن تمنح الرخصة بشروط أو بدون شروط أو أن ترفض الترخيص مع بيان أسباب الرفض.

المادة (٦): يعمل بالترخيص الصادر بمقتضى أحكام المادة (٤) من هذا النظام لمدة سنة وينتهي مفعوله في اليوم الحادي والثلاثين من شير كانون أول من كل سنة ويحدد خلال مدة أقصاها نهاية شير شباط من السنة التالية .

المادة (٧): تستثنى من الترخيص اللافتات واللوحات الحكومية والإعلانات العائدة لبيئات المحلية والجمعيات الخيرية وبيوت السكن المتضمنة إسم الساكن .

المادة (٨): لا يجوز أن تتضمن اللافتة أو الإعلان على ما يمس بالشعور القومي أو الديني أو يتنافى مع الآداب العامة أو النظام العام أو منفرة للمنظر العام وللجنس في هذه الحالة إزالة اللافتة أو الإعلان فوراً وعلى نفقة صاحبها.

المادة (٩): تستوفي الهيئة المحلية عن اللافتات أو الإعلانات الرسوم السنوية التالية :

أ- (٥ دنانير ) عن كل لافتة أو إعلان ثابت لا تتجاوز مساحته متراً مربعاً واحداً .

ب- ( ٥ دنانير ) عن كل متر مربع إضافي أو جزء منه من اللافتة أو الإعلان .

ج- ( ٣٠ دينار ) عن كل متر مربع أو جزء منه لكل لافتة أو إعلان ثابت يستعمل

لعروض متكررة .

د. ( ٣٠ دينار ) عن كل متر مربع أو جزء منه للإعلانات أو الإعلانات التي تعرض

بواسطة شاشة عرض الكترونية .

هـ - تطاضف الرسوم إذا كانت اللافتة أو الإعلان لأكثر من وجه .

و. يستوفي عن الإعلان المؤقت نصف الرسم السنوي المقرر لمثله بمقتضى هذا

النظام إذا كانت المدة التي سيعرض خلالها لا تزيد عن أسبوعين .

ز. إذا تخلف صاحب اللافتة أو الإعلان أو الشخص المعن عن دفع الرسم المقرر ففي ٢

التاريخ المحدد تدفعه يستوفي منه رسم إضافي بنسبة ٥٠٪ من مقدار الرسم

الأصلي.

المادة (١٠): يحظر وضع أي لافتة في شارع عام أو رصيف أو أي مكان بصورة تعيق

حركة المرور والسير أو تحجب النظر أو تحجب أي من الشواخص الإرشادية

والتحذيرية .

المادة (١١) : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون أو نظام آخر يعاقب كل من خالف أي حكم من أحكام هذا النظام بغرامة لا تتجاوز (٢٠) دينار دون المساس بحق البيئة المحلية في إزالة المخالفات وتحصيل الغرامات من المخالف مضافاً إليها ٢٥ كمصاريف إدارية .

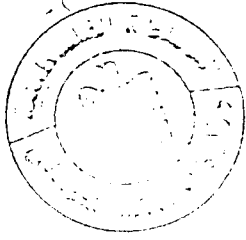
المادة (١٢) : البيئات المحلية وموظفوها ومقرضيها والشرطة والأمن الفلسطيني مكفون بتنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة (١٣) : يجوز لكل هيئة محلية أن تضع ما تراه مناسباً من التعيينات لتنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة (١٤) : تلغى أحكام أي نظام سابق إلى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا النظام .

د. صائب حويقات

وزير الحكم المحلي



إستناداً إلى قانون البيئات المحلية الفلسطينية رقم (١) لسنة ١٩٩٧ فإبني أصداق على هذا النظام ويعمل به اعتباراً من تاريخه